المؤتمر العلمي السنوي الثانى عشر

لكلية الحقوق — جامعة المنصورة

توصيات مؤتمر

البترول والطاقة : هموم عالم واهتمامات أمة

فى الفترة من ٢ – ٣ إبريل ٢٠٠٨

بقاعة السنهورى

بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

توصيات المؤتمر السنوى الثانى عشر
لكلية الحقوق - جامعة المنصورة
حـــول
"البترول والطاقة.. هموم عالم واهتمامات أمة"

فى ضوء الأبحاث المقدمة للمؤتمر، وأخذًا فى الاعتبار المناقشات التى دارت خلال جلساته، وما أسفرت عنه جلسة الحوار، خلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

أولا: ضرورة الدراسة المستفيضة للجوانب القانونية والاقتصادية والبيئية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفى هذا الإطار يوصى المؤتمر بالإعداد الجيد والدقيق والتأنى لتشريع مصرى خاص بإنتاج الطاقة النووية واستغلالها،

ثانيا: التأكيد على ضرورة إنشاء سلطة عليا مستقلة تختص بمسألة الأمان النووى.

ثالثا: يؤكد المؤتمر على ضرورة الاهتمام بمرحلة التفاوض، وكذا مرحلة الإعداد القانونى للاتفاقات البترولية والحرص على تضمين هذه الاتفاقات شرط الثبات التشريعى، حماية للمستثمر وشرط إعادة التفاوض للدولة المضيفة للاستثمار، حفاظًا على التوازن العقدى لهذه الاتفاقات والاستفادة بما فى كليات الحقوق المصرية من خبرات غنية فى هذا المجال.

رابعا: التأكيد على أن فض منازعات البترول بطريق التحكيم يعد أفضل السبل وأكثرها توافقًا مع خصوصية اتفاقات البترول، وفى هذا الصدد يؤكد المؤتمر على أهمية إعداد كوادر قانونية عربية على مستوى عال مؤهلة للاشتراك فى هيئات التحكيم المنوط بها فض المنازعات البترولية الدولية، ويمكن التعاون بين الهيئة العامة للبترول والشركات البترولية وكليات الحقوق فى تنظيم دورات تدريبية مستمرة لهذا الغرض.

خامسا: يؤكد المؤتمر على ضرورة الاستعانة بأساتذة القانون والاقتصاد في كليات الحقوق وذوي الخبرة لتقديم الاستشارات القانونية وإجراء الدراسات الاقتصادية التي تمثل أساساً لا غنى عنه في كافة مراحل عقد الاتفاقات البترولية . ويؤكد المؤتمر – في هذا الصدد – على ضرورة قيام كلية الحقوق بإعداد كوادر بشرية – عالية المستوى في هذا الخصوص.

سادسا: إن قيام صناعة وطنية للطاقة النووية للأغراض السلمية يتطلب إعداد عنصر بشرى عالي التأهيل وهو ما يوجب إعادة النظر فى منظومة التعليم إعطاء اهتمام خاص للتخصصات العلمية المتعلقة بصناعة الطاقة النووية.

سابعا: إفساح المجال لطرح ودراسة أفكار علمية متطورة حول استخدام الطاقة البديلة الجديدة والمتجددة.

ثامنا: الاستغلال الأفضل لمخزون البترول والغاز الطبيعي مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة بما يتفق وتحقيق التنمية المستدامة.

تاسعا: العمل على تشجيع وجذب مزيد من الاستثمارات فى مجال البتروكيماويات مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة.

عاشرا: ضرورة المواءمة والملاءمة من المخططات العمرانية والتوازن البيئي عند استخدام الطاقة من مصادرها المختلفة.

إحدى عشر : الاهتمام بدراسة سعر الصرف للعملة الوطنية على ضوء تغير الأسعار العالمية للبترول والغاز الطبيعي؛ لتحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي واستنزاف الموارد الطبيعية.

ثانى عشر: إعادة النظر فى معايير المحاسبة الضريبية الخاصة بشركات البترول والطاقة خاصة الشركات متعدية الجنسيات القائمة على استخراج البترول واستغلاله.

ثالث عشر: ضرورة عقد مؤتمر علمي على مستوى الدولة لدراسة مستقبل المياه فى جمهورية مصر العربية.

رابع عشر: ضرورة وضع إستراتيجية واضحة للتكامل العربى فى مجال الطاقة وخاصة الطاقة الجديدة.